

November 2012



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

A

المجلس

الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة

روما، 3-7 ديسمبر/كانون الأول 2012

إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني

1- تقدّم هذه الوثيقة إلى الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة للمجلس من أجل الموافقة عليها، بعد الاطلاع على تعليقات وآراء الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية الذي عُقد في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، والذي استعرض مشروع الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني (الوثيقة JM 2012.3/3.Rev.1). وقد رحب الاجتماع المشترك بمشروع الإستراتيجية، وطلب إلى الأمانة إجراء عدد من التعديلات. وتعرض هذه الوثيقة على المجلس الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني، بعد تحديثها تماشياً مع التعديلات التي طلبها الاجتماع المشترك.

2- وبوجه عام، توفر هذه الإستراتيجية، التي أُعدت بوصفها وثيقة حيّة تخضع بالتالي بتحسينات تستند، ضمن جملة أمور، إلى الاستنتاجات المنبثقة من تقييمات الشراكات، إطاراً شاملاً لتوجيه عمل منظمة الأغذية والزراعة والمجتمع المدني في سعيهما إلى استئصال الجوع.

3- وهذه الإستراتيجية هي ثمرة تشاور مستفيض مع موظفي المنظمة، والمجتمع المدني، والدول الأعضاء. وتضم هذه الوثيقة تعليقاتهم وآرائهم وتوفر إيضاحاً هاماً للعديد من القضايا مثار القلق.

4- والوثيقة، التي بُنيت على الأسس التي أرساها عمل المنظمة المؤسسي الرئيسي الآخر في السنوات الأخيرة (التقييم الخارجي المستقل، وخطة العمل الفورية، والإستراتيجية العامة للمنظمة، والإطار الإستراتيجية)، ستوفر إلى جانب أدوات تكميلية أخرى توجهاً للعمل المشترك من قِبَل المنظمة والمجتمع المدني.

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة الندويين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- 5- وبالنظر إلى تشديد الدول الأعضاء والمنظمة على الإسراع بعملية تحقيق اللامركزية، فقد أعدت الإستراتيجية كأداة مفيدة لموظفي المنظمة الذين يعملون على الصعيد الميداني، حيث ستؤدي مكاتب المنظمة دوراً تحفيزياً في تنفيذها.
- 6- وتشجع الاستراتيجية على اتباع نهج شامل يتدرج من أسفل إلى أعلى وتتوقع، عند إقرارها، فترة عمل سيعد فيها الأقاليم الخمسة، بدعم من المقر الرئيسي للمنظمة، خطة عمل من أجل العمل مع المجتمع المدني.
- 7- وستكون الاستراتيجية مشفوعة بمجموعة من الأدوات والإجراءات العملية التي ستطبق ما هو مبيّن في هذه الوثيقة من مفاهيم وتوجّه. وهي أساساً: كتيّب يتضمن معايير للاختيار والعمل مع منظمات المجتمع المدني المختلفة؛ وخطوط توجيهية بشأن كيفية كفاءة التمثيل المتوازن من المجتمع المدني استناداً إلى التغطية الجغرافية؛ ودوائر تلك المنظمات ونوعها؛ ومؤشرات لنظام الرصد والتقييم؛ ومجموعة من تدابير تقدير المخاطر.
- 8- وتتمثل ميزتان نسبيتان رئيسيتان للمنظمة في العمل مع مختلف أصحاب المصلحة في ما يلي: (1) توفير منتدى محايد ونزيه للمناقشات؛ (2) توفير معرفة قادرة على تحقيق نتائج عملية في تحسين حياة الفقراء وعديمي الأمن الغذائي.
- 9- وقد اعتُبرت هاتان الميزتان النسبيتان ركيزتين يجب أن تستند هذه الإستراتيجية إليهما. ولذا، بينما تتوقع الاستراتيجية ستة مجالات للتعامل مع المجتمع المدني، يمكن القول بأن المنظمة ستتعاون مع المجتمع المدني لكفالة تحقيق نتيجتين رئيسيتين:
- عمليات الحوار الشاملة التي تجمع منظمات المجتمع المدني الفاعلة التي تمثل أكبر مجموعة من الجهات الفاعلة؛
 - نواتج محددة تغيّر حياة الفقراء بجمعها بين الخبرة الفنية الموجودة لدى المنظمة ونطاق تأثير المجتمع المدني ومعرفته المحلية، نظراً إلى أن المجتمع المدني أثبت بشكل متزايد قدراته وإمكاناته في تصميم البرامج والمشاريع وتولي المسؤولية عن تنفيذها والقيام بتنفيذها بالفعل على كل من المستوى الإقليمي والوطني ودون الوطني.
- 10- والحفاظ على حياد المنظمة ونزاهتها أمر جوهري لتأمين سمعة المنظمة وعملها، وصون الميزة المقارنة الفريدة للمنظمة كوسيط عالمي نزيه. وضماناً لهذه النزاهة، فإن هذه الإستراتيجية: لا تغيّر بأي حال القواعد والإجراءات الخاصة بالأجهزة الرئاسية للمنظمة؛ ومشفوعة بنظام قوي للرصد والتقييم؛ وتصف نظام تقدير المخاطر الموجود فيما يتعلق بكل تعاون رسمي مع المجتمع المدني.

- 11- وإلى جانب هذه الأدوات والإجراءات والمعايير للتشارك مع المجتمع المدني، ستضع المنظمة عدداً من مؤشرات الأداء التي ستتيح بفعالية، مع اتباع نهج موجه إلى النواتج وقائم على النتائج، رصد وتقييم الشراكات الجديدة المذكورين أعلاه. ولكفالة الشفافية والمساءلة، ستنشر المنظمة نتائج هذه التقييمات على الإنترنت.
- 12- وسيتم الدخول في شراكات وأشكال التعاون على أساس قبول واحترام عدد من المبادئ الهامة لكل طرف. والشراكات لا تستتبع بالضرورة أن يقبل كل طرف آراء الآخر أو مواقفه. وستقوم الشراكات جميعها على أساس قبول مبادئ معينة والاتفاق على النواتج والمنجزات المطلوبة والنتائج بدون المساس بالطابع الفردي للشركاء المعنيين.
- 13- ويشمل المجتمع المدني طائفة عريضة من المنظمات. ولأغراض هذه الاستراتيجية، جرى تحديد ثلاث فئات رئيسية من المنظمات هي: المنظمات القائمة على الأعضاء؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والحركات الاجتماعية. وتبين هذه الفئات الرئيسية الثلاث أن المجتمع المدني هو أكثر من مجرد منظمات غير حكومية كبيرة. فثمة أنواع متعددة من المنظمات المتعلقة بقطاعات مختلفة (المزارعين؛ والرعويين والرعاة؛ والصيادين وعمال الصيد؛ وسكان الغابات؛ والمستهلكين؛ والمعدمين الذين لا يملكون أي أراضٍ؛ وفقراء الحضر؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والنساء؛ والشباب؛ والعمال الزراعيين؛ والشعوب الأصلية والأقليات العرقية)، ومن الضروري وجود تمثيل متوازن لهذه المنظمات ضماناً لتمكين القرارات التي تتخذ بشأن السياسات وضماناً لامتلاك زمام تلك القرارات ونجاحها واستدامتها.
- 14- ولا تشير هذه الاستراتيجية إلى أشكال التعاون والشراكات مع: الأوساط الأكاديمية أو مؤسسات البحوث أو المؤسسات الخيرية. وسيُنظر على حدة في أمر منظمات منتجي الأغذية، بالنظر إلى طابعها المحدد وأهمية عملها بالنسبة لولاية منظمة الأغذية والزراعة. ومن حيث المبدأ، ستندرج منظمات منتجي الأغذية ضمن نطاق الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص، إلا إذا أبدت رغبة مخالفة لذلك وامتثلت لمعايير منظمات المجتمع المدني. وسيجري تحليل هذه الحالات فردياً.
- 15- واستناداً إلى كون القرارات النهائية المتعلقة بالطرائق الجديدة للتشارك مع المجتمع المدني مرهونةً بدور الأجهزة الرئاسية والفرعية للمنظمة وباختصاصاتها وولاياتها، تحدد هذه الوثيقة ما يوجد لدى المجتمع المدني والمنظمة من أهداف ومبادئ توجيهية وفوائد في مجالات مشتركة كثيرة يمكن فيها للمجتمع المدني أن يسهم في عمل المنظمة والعكس بالعكس. وتوفر الاستراتيجية الأدوات والدراية اللازمتين لزيادة عدد الشراكات الجيدة والفعالة القائمة مع المجتمع المدني. وقد جرى تحديد ستة مجالات رئيسية للتعاون هي: حوار السياسات؛ والعمل المعياري؛ والبرنامج الميداني؛ وتقاسم المعرفة وتنمية القدرات؛ والدعوة والاتصال؛ وتعبئة الموارد واستخدامها على نحو مشترك.
- 16- وقد دأبت المنظمة طويلاً على العمل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى وجود مبادئ وأهداف ومجالات اهتمام مشتركة تجمع بين المنظمة والمجتمع المدني، والإستراتيجية هي وسيلة لتنظيم أشكال التعاون هذه، استناداً إلى استغلال كل طرف لما يوجد لدى الطرف الآخر من معرفة وخبرة وقدرات فنية وموارد بشرية ومادية. ومن

خلال تضافر الجهود، تصبح المنظمة ويصبح المجتمع المدني أقوى ويصبح كل منهما أقدر، سواء بمفرده أو بالتعاون مع الآخر، على تحقيق نتائج تدوم مدة أطول في الحد من انعدام الأمن الغذائي واستئصال الفقر.

الإجراءات المطلوبة من المجلس

مطلوب من المجلس أن يأخذ علماً بأن تعديلات مشروع الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني التي طلبها الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية تنعكس بالكامل وعلى نحو متسق في هذه الوثيقة. وبناءً على ذلك، مطلوب من المجلس أن يوافق على الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني باعتبارها عنصراً أساسياً في الإستراتيجية العامة للمنظمة بشأن استخدام الشراكات لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Marcela Villareal

مديرة مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة بالنيابة

هاتف رقم: +39 06 5705 52346

المحتويات

6	أولاً - مقدمة
6	ألف - تمهيد
7	باء - الخليقة
8	ثانياً - النطاق والأهداف
8	ألف - الأساس المنطقي
9	باء - الأهداف
10	جيم - المبادئ التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية
11	دال - اللامركزية
11	ثالثاً - تعريف وأنواع منظمات المجتمع المدني
11	ألف - المجتمع المدني: التعريف
12	باء - أنواع منظمات المجتمع المدني
15	رابعاً - الفوائد المتبادلة ومجالات التعاون
15	ألف - الفوائد المتبادلة
16	باء - مجالات التعاون
18	خامساً - تنفيذ الاستراتيجية: الترتيبات المؤسسية وأدوات التعاون
18	ألف - الترتيبات المؤسسية
19	باء - أدوات التعاون
21	سادساً - تقييم المخاطر
21	سابعاً - رصد وتقييم الشراكات

أولاً - مقدمة

ألف - تمهيد

1- لا تزال مشاكل الفقر والجوع وسوء التغذية مستمرة في عالم اليوم بالرغم من الجهود التي بذلتها شتى البلدان والمنظمات والمؤسسات لاستئصال تلك المشاكل. وازدادت تلك المشاكل تعقداً وتشابكاً على مر السنوات لما تثبتت الأزمات العديدة المتصلة بالأغذية في السنوات الأخيرة. ويعني ذلك أن الحل لا يمكن أن يقتصر على مجرد التدخل لمعالجة أعراض منعزلة لمشكلة كبيرة ومعقدة ومتعددة الجوانب. ويعني أيضاً أن جهود معالجة هذه المسائل لا يمكن أن تقع على عاتق منظمة أو مؤسسة واحدة، فهي تتطلب قرارات ومنظورات وقدرات ومعرفة ومهارات وتأثير جهات فاعلة متعددة من أجل بلوغ غاية واحدة مشتركة هي: عالم متحرر من الجوع.

2- وقد قام المجتمع المدني بدور حاسم في مجال الأمن الغذائي، وأثبت أيضاً بشكل متزايد قدراته وإمكاناته في تصميم البرامج والمشاريع وإجرائها وتنفيذها على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ونجح المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة في فتح مجالات للحوار مع الحكومات والعناصر الفاعلة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي تساهم بقدراتها وخبراتها في الارتقاء بجودة مناقشات السياسات والمناقشات المعيارية.

3- وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم ما يلي: (1) إطار لتعزيز الشراكات¹ بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني، مع الاعتراف بها كعناصر فاعلة محورية في تمكين وحماية وتحسين سبل معيشة أشد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر والكوارث الطبيعية؛ (2) توجيهات بشأن كيفية الانخراط في تلك الشراكات، وتحديد أصحاب الشأن الجدد والشركاء المحتملين، مع المحافظة في نفس الوقت على مبادئ المنظمة الجوهرية في الحياد وعدم الانحياز والعمل مع المجتمع المدني صوب الحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر وكل ما يترتب على ذلك من تداعيات. وبالنظر إلى تشديد الدول الأعضاء والمنظمة على الإسراع بعملية تحقيق اللامركزية، فقد أعدت الاستراتيجية كأداة مفيدة لموظفي المنظمة العاملين على المستوى الميداني، للانخراط فعالية في شراكة مع الجهات الفاعلة المناسبة في المجتمع المدني. وتحدد هذه الوثيقة ثلاث فئات عامة لمنظمات المجتمع المدني، (المنظمات القائمة على الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية).

¹ لأغراض التبسيط في هذه الوثيقة، استخدم مصطلح "الشراكة" ليشير إلى التعاون والاتفاق والتحالف والمشاركة، وما إلى ذلك.

4- ولا تندرج في إطار هذه الإستراتيجية الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأخرى والاتحادات والتعاونيات. ويُنظر على حدة في أمر منظمات منتجي الأغذية²، بالنظر إلى طابعها المحدد وأهمية عملها بالنسبة لولاية المنظمة. ومن حيث المبدأ، ستندرج منظمات منتجي الأغذية ضمن نطاق استراتيجية القطاع الخاص، إلا إذا أبدت رغبة مخالفة لذلك وامتثلت لمعايير منظمات المجتمع المدني.

5- وهذه الإستراتيجية، باعتبارها وثيقة مؤسسية شاملة، تبين اتجاه وتركيز أعمال التعاون بين المنظمة والمجتمع المدني. وسوف تستكمل هذه الإستراتيجية بمجموعة من الأدوات التي ستكون "وثائق حيّة"³، ستناقش وسيجري تحديثها باستمرار. وسوف تساعد هذه الأدوات موظفي المنظمة على اختيار الشركاء المناسبين من المجتمع المدني ورصد وتقييم الشراكات وإدارة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر في سمعة المنظمة باعتبارها منتدياً محايداً وغير منحازاً.

باء- الخلفية

6- وخلال التسعينات من القرن الماضي أدى ازدياد ظهور المجتمع المدني في النقاش العالمي حول مختلف نماذج التنمية الزراعية إلى اتخاذ المنظمة نهجاً جديداً بهدف تعزيز التعاون والنقاش مع المجتمع المدني (بما في ذلك مختلف الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، وغيرها)، وكان هذا النهج الجديد حافزاً لضمان توسيع مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما عام 1996.

7- وأقرت المنظمة في عام 1999 "سياسة وإستراتيجية التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني"⁴، التي أقرت بتغيير أدوار الحكومات والمجتمع المدني والمنظمة في جهد لزيادة مشروعيتها وكفاءتها في صنع القرار. وفي عام 2002، أعطى مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد زخماً قوياً لعلاقات المنظمة مع المجتمع المدني على الصعيد الميداني من خلال المشاركة الموسّعة في عملية مؤتمر القمة. وكان من نتيجة ذلك أن عينت المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة كجهات اتصال للمجتمع المدني لتعزيز العلاقات مع المجتمع المدني على المستوى الإقليمي.

² تعتمد المنظمة أن تنظر في أمر صغار المنتجين ضمن نطاق المجتمع المدني، بينما تُعامل عادةً المؤسسات الأكبر أو المنظمات الغذائية التجارية على أنها تنتمي إلى القطاع الخاص. بيد أن هذا التقسيم ليس واضحاً ويمكن أن يكون هناك تداخل فيه، ويوجد بالفعل تداخل فيه. ولذا، قد لا يُنظر في أمر هذه المنظمات إلا على أساس كل حالة على حدة لتحديد الإستراتيجية التي يكون من الأنسب أن تندرج فيها هذه المنظمات. وبالنظر إلى ولاية المنظمة، ستعمل المنظمة على كفاءة التمثيل الملائم للمنظمات المنتجين ومشاركاتهم في اجتماعات المنظمة وعملياتها لكي تراعى أصواتهم وتنعكس بشكل كافٍ. وسيحقق هذا إما وفقاً للإستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص أو وفقاً للإستراتيجية الخاصة بالمجتمع المدني، وذلك استناداً إلى طابع المنظمة.

³ ويشمل ذلك كتيب إرشادي عن المعايير المفيدة بشأن كيفية تحديد واختيار الشركاء المعنيين من المجتمع المدني لتعظيم التآزر مع تقييم وخفض المخاطر على المنظمة، ومؤشرات الرصد والتقييم وأدوات إدارة المخاطر، ومواد لتنمية القدرات سواءً بالنسبة لموظفي المنظمة أو قيادات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يعكف فرع الشراكات والدعوة على تطوير بوابة مزوّدة بمعلومات مفيدة على شبكة الويب.

⁴ <http://www.fao.org/docrep/x2214e/x2214e00.htm>

- 8- وأيد التقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية ضرورة توسيع الشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة وطرح توصية عامة بزيادة مستوى التعاون والاتفاقات مع منظمات المجتمع المدني التي تشترك مع المنظمة في ولايتها.
- 9- وفي عام 2012، أطلق المدير العام عملية التفكير الاستراتيجي لتحديد الاتجاه للمنظمة في المستقبل. وفي إطار هذه العملية أكد المدير العام مجدداً وعزز أهمية تكوين الشراكات من أجل الاضطلاع بولاية المنظمة، مؤكداً من جديد دور المجتمع المدني كحليف رئيسي للمنظمة.
- 10- وهذه الإستراتيجية المتأصلة بعمق في التوصيات المطروحة والدروس المستفادة في السنوات الماضية هي تحديث لسياسة وإستراتيجية المنظمة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ووضعت اللمسات الأخيرة على الوثيقة بعد عملية مشاورات عالية شاركت فيها الإدارة العليا للمنظمة وجميع الموظفين الرئيسيين في المقر والمكاتب الميدانية فضلاً عن طائفة عريضة من دوائر المجتمع المدني. والدول الأعضاء.⁵

ثانياً- النطاق والأهداف

ألف- الأساس المنطقي

- 11- تقر المنظمة بأن استئصال الجوع وسوء التغذية والفقر معركة لا يمكن الفوز فيها إلا بضم جهودها إلى جهود مختلف أصحاب المصلحة. وتعترف المنظمة بأن المجتمع المدني أحد هذه الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.
- 12- ووفقاً لإستراتيجية تنمية القدرات لعام 2011⁶، تتناول هذه الوثيقة بالتفصيل المبادئ الرئيسية المحددة في إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات على المستوى المؤسسي لعام 2010، من أجل دعم الأهداف الإستراتيجية وتنفيذ الوظائف الأساسية المحددة في الإطار الاستراتيجي المراجع.
- 13- يوجد ارتباط مفصلي بين الإستراتيجية الخاصة بالمجتمع المدني والإستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص لأن كليهما تستندان إلى نفس المبادئ التوجيهية، وتتبعان نفس نظام إدارة المخاطر، وتتعلقان بمنظمات معينة يمكن، بسبب طابعها، أن تندرج ضمن نطاق المجتمع المدني أو القطاع الخاص. وكما أشير إليه أن هذه الحالات سيتم تحليلها كل على حدة من قبل فرع الشراكة والدعوة.

⁵ أرسل ما مجموعه 50 منظمة تعليقاتها إلى لجنة التخطيط الدولية التي قامت بتنسيقها وتلخيص التعليقات وتقديمها للمنظمة لإدراجها في مشروع الإستراتيجية.

⁶ تدعو إستراتيجية المنظمة بشأن تنمية القدرات لعام 2011 إلى إشراك الجهات صاحبة المصلحة على المستويين الوطني والإقليمي، بما فيها المجتمع المدني، في عمليات تحديد الأولويات والتخطيط والبرمجة، إذ يتوقف نجاح البرامج الوطنية والإقليمية على مستوى ما تمسكه البلدان الأعضاء من ملكية وما تضطلع به من قيادة في تلك العمليات

باء- الأهداف

14- يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية في تعزيز العمل المشترك بين المجتمع المدني والمنظمة للحد من الفقر والقضاء على انعدام الأمن الغذائي. وسوف تزود الإستراتيجية الدول الأعضاء وموظفي المنظمة بالتوجيه العملي بشأن سبل تكوين شراكات⁷ وتحالفات فعالة مع المجتمع المدني وضمان استقلالية المنظمة وحيادها مع العمل من أجل بلوغ الأهداف المحددة التالية:

- (أ) تعزيز وإحداث عمليات أكثر شمولاً للحوار في مجال السياسات والإدارة التقنية وتقاسم الخبرات والمعارف وخاصة على المستوى الميداني والتشغيلي بين المنظمة والبلدان والمجتمع المدني؛
- (ب) ضمان قيام علاقات تعاون وشراكة على المستوى الميداني بين المنظمة والمجتمع المدني، عند الاقتضاء، خلال كل مراحل وضع البرامج والمشاريع وليس خلال مرحلة التنفيذ فقط؛
- (ج) تنمية قدرات وإمكانات منظمات المجتمع المدني للمشاركة في أشكال معززة من حوار السياسات ونظم الأغذية؛
- (د) النهوض بالمعرفة لدى المنظمة وقدرتها على العمل في شراكات مع المجتمع المدني؛
- (هـ) مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخمسة باعتبارها "نتائج إنمائية" في الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة. وتدعم الإستراتيجية على وجه الخصوص تحقيق النتائج المتصلة بالشراكات في إطار الهدف الاستراتيجي 1 المتعلق باستئصال الجوع، والهدف الاستراتيجي 3 المتعلق بالحد من الفقر.

15- لمنظمة الأغذية والزراعة ميزتان نسبيتان رئيسيتان في العمل مع مختلف أصحاب المصلحة هما: فهي منتدى محايداً ونزهاً للمناقشات؛ وأنها منظمة معنية بالمعرفة قادرة على تحقيق نتائج عملية في تحسين حياة الفقراء وعديمي الأمن الغذائي.

16- وقد اعتُبرت هاتان النقطتان ركيزتين يجب أن تستند هذه الإستراتيجية إليهما. ولذا، بينما ترى الإستراتيجية ستة مجالات للتعامل، يمكن القول إن المنظمة ستتعاون مع المجتمع المدني لكفالة تحقيق نتيجتين رئيسيتين هما:

◀ تدخلات توجهها العمليات: التركيز على مشاركة وإدراج طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، مع كفالة التمثيل المتوازن فيما بين المناطق الجغرافية وأنواع المنظمات ومختلف دوائر تلك المنظمات، لكي تهتدي بها المناقشات والمناظرات والسياساتية والمعيارية ولكي تؤثر في تلك المناقشات والمناظرات على نحو أفضل.

◀ تدخلات توجهها النواتج: التركيز على العمل الفني على الصعيد الميداني، الذي تعمل فيه المنظمة والمنظمة الشريكة لها على تحقيق نواتج مشتركة. وهذه النواتج تغيير حياة الفقراء بجمعها بين الخبرة الفنية الموجودة لدى المنظمة ونطاق تأثير المجتمع المدني ومعرفته المحلية.

⁷ لأغراض التبسيط في هذه الوثيقة، يقصد بمصطلح "شراكة" التعاون والاتفاق والتحالف والانخراط، وما إلى ذلك.

جيم- المبادئ التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية

17- ينبغي أن تستند الشراكات الجيدة مع المجتمع المدني إلى مبادئ مقبولة لكل الأطراف، واحترام متبادل، وغايات مشتركة. وهذه المبادئ هي:

المبادئ المشتركة:

(أ) الشراكة هي ارتباط طوعي بين جهات فاعلة تتقاسم اهتماماً مشتركاً؛ وهي تنطلق من الاحترام المتبادل والإقرار بقدرات كل منظمة؛ وتقوم على الميزة النسبية والمعرفة التي تتمتع بها كل منظمة، ولا تمس موقف أي شريك أو آراءه أو طبيعته.

(ب) احترام مبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وكرامته، والمساواة بين الجنسين، لا سيما، الحق في الغذاء.

إقرار المنظمة بالمبادئ ذات الصلة فيما يخص المجتمع المدني:

(أ) الاستقلال والتنظيم الذاتيان: يمكن للمجتمع المدني حالما يُمنح فرصة الوصول إلى أحد المنتديات أن يكون مستقلاً في تنظيم وتحديد أفضل طرق المساهمة في مختلف مجالات الحوار والتعبير عن مواقفه.

(ب) المشاورات الداخلية: سيجري المجتمع المدني مشاورات داخلية بين دوائره لتحديد مواقفه ومثليه.

(ج) الوقت الكافي: تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى وقت لتوزيع المعلومات ذات الصلة على مكاتبها الرئيسية وأعضائها قبل توحيد مواقفها وعرض موقف مشترك.

اعتراف المجتمع المدني بالمبادئ ذات الصلة فيما يخص المنظمة:

(أ) الهيكل القائم على الأعضاء: تتألف المنظمة من بلدان أعضاء تكون مسؤولة أمامها⁸. وتقتضي طبيعة المنظمة إبرام اتفاقات والأخذ بالمعايير المعمول بها في هيئات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الحكومية الدولية.

(ب) منتدى محايد: يمكن للمنظمة أن توفر منتدى محايداً للحوار والنقاش.

(ج) منظمة معنية بالعرف: منظمة الأغذية والزراعة معنية بالمعرفة وليست مؤسسة تمويلية. وعندما تقوم المنظمة بتمويل المجتمع المدني، تسري قواعد المنظمة ولوائحها على تلك الحالات.

⁸ يمكن للمنظمة أن تدعو أفراداً من المجتمع المدني لحضور اجتماعات المنظمة بصفتهم الشخصية/ المهنية، كما يجوز لها دعوة المنظمات. وفي تلك الحالات، يمكن للمنظمة أن تختار مباشرة الفرد ذي الصلة المهنية أو المنظمة. على أنه لا يُنظر إليهم كممثلين للمجتمع المدني، بل كأفراد.

18- وتنبثق الشراكات الناجحة من رغبة كلا الطرفين في العمل معاً على تحقيق أهداف مشتركة. بيد أن العمل معاً لا يعني بالضرورة أن الطرفين يجب أن تكون لديهما نفس المواقف أو الرؤى أو التطلعات. وتوفر المنظمة منتدى محايداً ونزيهاً لحوار السياسات، ويجب الحفاظ على هذا في إطار شراكاتها مع منظمات أخرى.

دال- اللامركزية

19- تسير عملية اللامركزية في المنظمة بوتيرة سريعة منذ عام 2012. وعقب التقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية للتوصية بتجديد المنظمة، تزامن الزخم المتجدد حول اللامركزية مع طلبات المجتمع المدني بتشجيع المزيد من العلاقات مع المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية⁹.

20- ولئن كانت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني وشبكاته ومنابره وآلياته مهمة لتحسين الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء والارتقاء بمستوى عمل المنظمة، فإن التركيز ينصب في تنفيذ هذه الاستراتيجية على الميدان. والهدف الرئيسي هو تمكين العناصر الفاعلة المحلية من المشاركة الكاملة في أنشطة المنظمة وبرامجها، وزيادة احتمالات الملكية وتحقيق المزيد من الاستدامة والنتائج الطويلة الأجل باتباع نهج متجه من القاعدة إلى القمة. وبدون هذه المشاركة فإن المناقشات العالمية مع المجتمع المدني تجازف بالانفصال عن الواقع والانعزال عن المشاكل التي يواجهها الفقراء والضعفاء.

21- وعلى المستوى القطري، يمكن للمنظمة أن تحفز تيسير ودعم جهود البلدان الأعضاء لزيادة الحوار وتشجيع الشراكات مع المجتمع المدني عن طريق توفير الخبرة في المناقشات المتصلة بالنواحي الفنية أو في إقامة منتدى محايد للحوار. وبهذه الطريقة يمكن للمنظمة أن تساهم في تهيئة بيئة مواتية للحوار بين منظمات المجتمع المدني والبلدان الأعضاء.

ثالثا- تعريف وأنواع منظمات المجتمع المدني

ألف- المجتمع المدني: تعريف

22- في عام 1998 عرّفت الأمم المتحدة المجتمع المدني بأنه: "المجال الذي تنظم فيه الحركات الاجتماعية نفسها حول أهداف ودوائر منتفعين ومصالح مواضيعية"¹⁰. والمجتمع المدني هو فئة واسعة تشمل طيفاً عريضاً من المنظمات

⁹ بما في ذلك كل المستويات دون الإقليمية: المجتمعية والمحلية والمقاطعات والأقاليم.

¹⁰ UNGA A/53/170، "ترتيبات وممارسات تفاعل المنظمات غير الحكومية مع جميع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة"

<http://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N98/202/59/pdf/N9820259.pdf?OpenElement>.

التي بالرغم من اختلافها تتقاسم في كثير من الأحيان غايات مشتركة معيّنة وموارد مشتركة و/ أو نهجاً واحداً من أجل تعظيم قدرتها على اتخاذ القرار والدعوة والمعرفة.

23- هذه الإستراتيجية تعتبر أن من بين منظمات المجتمع المدني تلك الجهات الفاعلة غير الحكومية التي يمكن أن تندرج في إطار ثلاث فئات رئيسية (هي المنظمات القائمة على الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية التي يرد وصف إضافي لها أدناه)، التي تعمل في المجالات ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة.

24- ويجب إيلاء اعتبار خاص لمنظمات منتجي الأغذية، التي تعتبر محورية بالنسبة لعمل المنظمة. ولما تم شرحه، ستندرج هذه المنظمات ضمن نطاق الإستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص. وما لم تطلب تحديداً اعتبارها من منظمات المجتمع المدني، وإذا تأكد انطباق معايير التقسيم الفئوي المنصوص عليه في هذه الإستراتيجية عليها.

25- وفيما يتعلق بنطاق هذه الإستراتيجية، ستشمل إستراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص أي منظمة غير حكومية وطنية أو دولية، أو رابطة أو مؤسسة أنشأتها كيانات خاصة، وتكون نابعة بالتالي من منظور يسعى إلى تحقيق الربح، فضلاً عن التعاونيات التي تتسم عموماً بتوجهها نحو تحقيق الربح. ومتى كان الفرق غير واضح مثلما في التعاونيات التي تنشئها حركات اجتماعية، ستبحث المنظمة حالة كل منها على حدة لتحديد ما إن كان من الأنسب أن تدرج ضمن المجتمع المدني أم القطاع الخاص.

باء- أنواع منظمات المجتمع المدني

26- بالنظر إلى تنوع طبيعة منظمات المجتمع المدني، من الصعب تصنيفها جميعاً ضمن فئات جامدة تحتل بعض التداخل. على أنه لأغراض هذه الإستراتيجية، حُددت ثلاثة أنواع من المنظمات هي: المنظمات القائمة على الأعضاء؛ والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية.

27- وفيما يتعلق بالمنظمات التي لا يوجد لها كيان قانوني، سيتعين اتخاذ قرار بشأنها، على أساس كل حالة على حدة. فالاتفاقات الرسمية تقتضي وجود هيكل قانوني. وسيتعين على منظمات المجتمع المدني أو المنظمات المجتمعية التي ليس لها مركز قانوني أن تلتزم مساعدة من منظمة من منظمات المجتمع المدني لها مركز قانوني إذا كان يتوجب التوقيع على اتفاق رسمي مع منظمة الأغذية والزراعة. وعندما تكون أشكال التعاون غير رسمية، لا سيما على الصعيد الميداني مع منظمات مجتمعية، يمكن أن تساعد المساهمات الرئيسية من جانب منظمة الأغذية والزراعة تلك الأشكال في إضفاء طابع رسمي على تنظيمها.

المنظمات القائمة على الأعضاء

28- المنظمات القائمة على الأعضاء هي منظمات محلية مكونة من أصحاب مصلحة يريدون العمل على تحقيق طائفة متنوعة من الأهداف المشتركة، من قبيل إدارة الموارد المشتركة، والتأثير على حكوماتهم بشأن قضايا معينة، أو المساعدة على تلبية الاحتياجات المحلية بتوفير السلع أو الخدمات. وهدفهم الأول كمنظمة هو تحسين سبل معيشتهم وسبل معيشة أعضاء منظماتهم. وتعمل المنظمات القائمة على الأعضاء على أن تكون قادرة على الاستمرار ذاتياً، بحيث تطالب الأعضاء بأن يساهموا بأي شكل من الأشكال مثل دفع رسم سنوي أو تقديم خدمات.

29- المنظمات القائمة على الأعضاء عبارة عن هيكل ديمقراطي يخضع للقوانين واللوائح المحلية، وتوفر المساءلة الداخلية أمام أعضائها تعزز شرعية تلك المنظمات. وكثيراً ما ينتمي قادة تلك المنظمات، إلى أشد المجتمعات المحلية ضعفاً، ويجري انتخابهم ديمقراطياً من جانب أعضائها.

30- وقد تشمل هذه المنظمات صغار المزارعين أو صيادي الأسماك وسكان الغابات الذين يسعون إلى تحسين إدارة مواردهم التي يشجع استخدامها. وتهدف أنشطتهم إلى التأثير على السياسات أو توفير منافع أو خدمات عامة (وليست خاصة). حيث تظهر ثغرات في الخدمات المقدمة من جانب الدولة أو القطاع الخاص ويمكن أن يتراوح ذلك بين تدريب الأعضاء، والقيام بأنشطة الدعوة والضغط.

31- وتشمل بعض أمثلة المنظمات القائمة على الأعضاء: رابطات التنمية الريفية في المكسيك التي ترعاها المنظمة في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي؛ ومؤسسة ترويج وفحص المنتجات في منطقة الأنديز التي تقوم بتجريب الزراعة المستدامة التي تجمع بين التقنيات الحديثة والممارسات القديمة؛ ولجان البحوث الزراعية المحلية في تلال هندوراس التي يرعاها المركز الدولي للزراعة المدارية..

المنظمات غير الحكومية¹¹

32- تُشكّل المنظمات غير الحكومية رسمياً وتسجّل وفقاً للقانون ولا تشوبها أي مصالح تجارية، وهي منظمات لا تسعى إلى تحقيق الربح، وتقدّم خدمات ومعلومات وخبرة فنية، وتعمل على توعية الرأي العام، وتجري أنشطة الدعوة.

33- وتعمل المنظمة منذ سنوات مع المنظمات غير الحكومية في مناقشات السياسات والعمل المعياري والمبادرات الميدانية (مثل التعاون في إجراء التقييمات وتبادل الدعم الفني والمعرفة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وما إلى ذلك). وفي الوقت ذاته وتبعاً لحجم المنظمة غير الحكومية، تستفيد المنظمة أيضاً من قدرات تلك المنظمات عند تنفيذ برنامجها

¹¹ الفئات الفرعية المحددة داخل هذه المجموعة هي المؤسسات الأكاديمية ومراكز المعرفة غير الربحية التي تصدر معلومات ومعارف فائقة الجودة في مجالات العمل المتصلة بولاية المنظمة.

الميداني. ويمكن أيضاً للمنظمات غير الحكومية أداء دور حيوي في تيسير التنفيذ السريع لتدخلات الاستجابة في حالات الطوارئ لصالح السكان المتضررين، لا سيما في حالات الطوارئ الفجائية وحالات النزاع.

34- ومن أمثلة تلك المنظمات التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ويتعاون هذا التجمع الدولي مع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لصالح مصايد الأسماك الصغيرة وعمال الصيد..

الحركات الاجتماعية¹²

35- تشمل هذه الفئة المنابر واللجان والآليات والاتحادات وشبكات المنظمات المعنية بالدعوة والمنظمات الموجهة نحو السياسات التي تعزز مطالب أو الحقوق المتصلة بدوائر محددة (مثل المزارعين حائزي الأراضي، والصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك، والرعيين والرعاة، وسكان الغابات، والعمال الريفيين المعدمين، وفقراء المناطق الحضرية، وغيرهم).

36- وتنبع الحركات الاجتماعية من الظروف التاريخية، وتتقاسم نفس الأهداف وتعزز الوعي وتسعى إلى التأثير في مقرري السياسات ذات الصلة بقضايا إنمائية واجتماعية و/ أو سياسية معينة ويتفق بعضها مع ولاية المنظمة. وفي حين أنها قد تتباين من حيث مركزها القانوني¹³ وخصائصها فإن السمة المشتركة بينها هي أنها تسعى إلى تعزيز قدرات المنظمات التي تنضوي تحت لوائها من أجل الدفاع عن المصالح والقضايا والآراء والأهداف المشتركة لدوائرها¹⁴.

37- ومن أمثلة الحركات الاجتماعية التي تعاونت معها المنظمة حركة طريق الفلاحين (La Via Campesina)، وآلية المجتمع المدني، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية.

¹² تختلف المنظمات القائمة على الأعضاء عن الحركات الاجتماعية من حيث استجابتها مباشرة لأعضائها. وتمثل الحركات الاجتماعية أمثلة للتنسيق بين مختلف المنظمات التي قد تشمل المنظمات القائمة على الأعضاء.

¹³ تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع عدد من الحركات والمنابر الاجتماعية، التي لا يوجد لبعضها مركز قانوني، ومع ذلك، فإن كثرة من هذه الحركات مكونة من منظمات قائمة على الأعضاء أو من منظمات غير حكومية مسجلة قانوناً كمنظمات فردية. وفي هذا الحالات، سيكون لمنظمة الأغذية والزراعة ترتيب مع الحركات الاجتماعية من خلال منظمة مسماة مسجلة قانوناً من داخل الحركة يمكن أن تتولى المسؤولية عن العمل الذي يجري الاضطلاع به نيابة عن الحركة الاجتماعية بأكملها.

¹⁴ يضع فرع الشراكات والدعوة مؤشرات لكي يكون قادراً على تحليل ورصد هياكل الحوكمة ومستويات المساءلة والقدرة التمثيلية للحركات الاجتماعية من أجل كفاءة أن تكون هذه الحركات متعلقة فعلا بالأشخاص والمنظمات التي تدعي أنها تتعلق بها وأن تكون ممثلة لأولئك الأشخاص ولتلك المنظمات.

الشعوب الأصلية والأقليات العرقية الأخرى

تعترف المنظمة باحتياجات الشعوب الأصلية وجماعات الأقليات العرقية والتي أقرتها في سياسة المنظمة بشأن السكان الأصليين والقبليين لعام 2010. وتأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار أن من بين أكثر الفئات ضعفاً يستحق السكان الأصليون ومجموعات الأقليات العرقية¹⁵ اهتماماً خاصاً. وتشير التقديرات إلى أن الشعوب الأصلية تضم ما يقرب من 15 في المائة من مجموع الفقراء بالرغم من أنهم يمثلون 5 في المائة من سكان العالم. وترى المنظمة أن الشعوب الأصلية والقبليية وذخيرتها من معارف الأسلاف العريقة يمثلون شريكاً استراتيجياً رئيسياً في الكفاح ضد الجوع. وتمثل المشاركة المتزايدة من جانب جماعات الشعوب الأصلية وغيرها من الأقليات العرقية في نقاشات ومنتديات السياسات العامة خطوة مهمة على طريق تعزيز حقوقهم وتحسين أوضاعهم.

رابعا- الفوائد المتبادلة ومجالات التعاون

ألف- الفوائد المتبادلة

38- تدرك المنظمة أن المجتمع المدني شريك رئيسي في الكفاح ضد انعدام الأمن الغذائي، وتهدف المنظمة من إعطاء الأولوية لتكوين شراكات مع المجتمع المدني إلى الاستفادة من القدرات والمعرفة والمهارات التي يملكها المجتمع المدني، وضمان إيصال أية مساعدة توفرها إلى الفئات الضعيفة بطريقة منسقة ومسؤولة. وتوفر هذه الفوائد المتبادلة الأسس اللازمة لمنظمة الأغذية والزراعة للانخراط في شراكات مع منظمات المجتمع المدني. وترد في ملاحق هذه الوثيقة معايير صنع القرار في هذا الصدد.

39- وتقر المنظمة بالمزايا النسبية التالية لمنظمات المجتمع المدني: قدرتها على الوصول إلى الفقراء والضعفاء؛ وقدرتها على التعبئة والدعوة؛ والشمول التمثيلي الذي تتسم به شبكاتها الأوسع؛ ودورها الرئيسي في الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛ ومعرفتها بالسياقات المحلية. وبالمثل، فإن المجتمع المدني يجني ثماراً عديدة من تعاونه مع المنظمة. ويوجز الجدول التالي بعض تلك الفوائد:

فوائد للمجتمع المدني	فوائد للمنظمة
<ul style="list-style-type: none"> - المنظمة تتيح الوصول إلى منتدى محايد تجري فيه مناقشات حيال القطاع الخاص والبلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. 	<ul style="list-style-type: none"> - الاشتراك في مناقشات الجماعات المعزولة والضعيفة. - تحسين التمثيل في الحوارات والمناقشات. - زيادة القدرة على الدعوة والتعبئة.
<ul style="list-style-type: none"> - الوصول إلى المعلومات، وبناء القدرات، والمعرفة التقنية والخبرة الفنية بشأن المجالات الرئيسية للأمن الغذائي. 	<ul style="list-style-type: none"> - تكميل النطاق والقدرات في الأنشطة الميدانية، بما في ذلك تحسين التصدي للطوارئ. - تعزيز ملكية السياسات/ الاستراتيجيات المعتمدة.
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على إدراج بنود في جدول الأعمال لمناقشتها في المنتديات الرفيعة المستوى. 	<ul style="list-style-type: none"> - التطوير المشترك لأشكال محسنة من الحوكمة. - الوصول إلى الموارد (البشرية والمادية والمعرفية).
<ul style="list-style-type: none"> - المنظمة يمكنها تيسير النقاش بين المجتمع المدني والحكومات على كافة المستويات، وبخاصة في الحالات التي تشهد توتراً بين القطاعين. 	
<ul style="list-style-type: none"> - المنظمة يمكنها أيضاً أن تشارك في تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات. 	

باء- مجالات التعاون

40- حددت المنظمة ومنظمات المجتمع المدني بصورة مشتركة مسبقاً ستة مجالات للتعاون¹⁶:

(1) **حوار السياسات**: ستنشئ المنظمة مننديات لحوار السياسات حول القضايا المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي، وسيشارك في الحوار المجتمع المدني إلى جانب الحكومات ومقرري السياسات، وستزداد بالتالي الملكية والديمقراطية والمساءلة والاستدامة في إقرار السياسات وتنفيذها (مثل المؤتمرات الإقليمية للمنظمة، ومؤتمر ريو +20).

(2) **الأنشطة المعيارية**: تعمل المنظمة على دعم مشاركة المجتمع المدني إلى جانب البلدان الأعضاء ومؤسسات البحوث والجهات المعنية الأخرى في وضع وتنفيذ مدونات السلوك، والاتفاقيات العالمية والأطر التنظيمية في المجالات المتصلة بولاية المنظمة (مثل الدستور الغذائي¹⁷؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية

¹⁶ تقدم الوثائق الكاملة لهذه الاستراتيجية لمحة عن سبل المضي قدماً في تنفيذ هذه الاستراتيجية كذلك كيفية ضمان التمثيل والمشاركة الشاملة من مختلف جهات المجتمع المدني لا سيما على المستوى الوطني.

¹⁷ ستقوم مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، في هذه اللجان الفنية، على أساس القرارات التي يتخذها الأعضاء.

النباتية للأغذية والزراعة؛ والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات¹⁸.

(3) البرنامج الميداني: سعيًا إلى تعزيز القدرات المحلية والنطاق الذي تغطيه المشاريع بمزيد من فعالية التكاليف، ستقوم المنظمة بتعزيز الحوار والشراكات على المستوى الميداني مع المجتمع المدني لتصميم وتنفيذ ورصد مبادرات وبرامج ومشاريع وإجراءات جيدة ومستدامة للتصدي للطوارئ. وتقر المنظمة بأن سلسلة المساءلة أمام السكان المتضررين تبدأ من مصدر التمويل حتى المتلقي النهائي، ويقتضي ذلك من المنظمة والوكالات الأخرى مناقشة الشركاء والتفاوض معهم (مثل التعاون مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ومجموعة الأمن الغذائي وشركائها في العمل الإنساني؛ والنظم الوطنية لمراقبة حرائق الغابات بمشاركة من المنظمات غير الحكومية المحلية؛ ومضاعفة البذور في هايتي بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية).

(4) تقاسم المعرفة وتنمية القدرات: تتبوأ المنظمة مكانة فريدة تمكنها من تعزيز وتيسير تدفق المعرفة العالمية المتعلقة بقضايا الزراعة والتغذية، وإتاحتها لكل قطاعات المجتمع. على أن المنظمة ستستفيد أيضاً من المعارف المفصلة التي تحوزها منظمات المجتمع المدني من قواعدها الشعبية وسياقاتها الإقليمية، وسوف يكمل ذلك كثيراً أرصدة المعرفة والخبرة الفنية التي تعمل المنظمة على تعزيزها. وهذا التبادل سيسمح للمنظمة بتحسين الاستجابة للسياسات وتلبية الاحتياجات المحلية (من ذلك مثلاً أن إدارة الغابات في غامبيا عملت مع المنظمة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، مثل الهيئة الاستشارية الوطنية لخدمات الإرشاد الحرجي والتدريب، من أجل ترسيخ أداة للتطوير التدريجي التشاركي للمشاريع التي تدعم استدامة نقل موارد الغابات إلى المجتمعات المحلية).

(5) الدعوة والاتصال: ستقوم المنظمة وشركاء من المجتمع المدني في إذكاء الوعي العام وبناء دعم قوي وإرادة سياسية في اتجاه الحد من الفقر والقضاء على انعدام الأمن الغذائي عن طريق استغلال كل منهما للتجارب الواسعة التي يتمتع بها الآخر والتواصل من أجل الدعوة والاتصال. ويمكن أن تصل المنظمة من خلال الدعوة المشتركة مع المجتمع المدني على مستوى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية إلى جماهير القواعد الشعبية ودعم توصيل اهتماماتهم وشواغلهم إلى صناع القرار وإثراء الرأي العام (من ذلك مثلاً أن المنظمة بحثت إجراءات الدعوة المشتركة على المستوى العالمي مع عدد من كبريات المنظمات غير الحكومية الدولية). وسوف يأخذ أي نشاط للدعوة بشأن مجالات تتعلق باختصاصات المنظمة بعين الاعتبار أن المنظمة هي منظمة للدول الأعضاء ومن ثم تخضع لمبادئ الأمم المتحدة في الحيادية وعدم الانحياز.

(6) الاشتراك في تعبئة واستخدام الموارد: توجد لدى المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الكبيرة، والمؤسسات، والمؤسسات الأكاديمية، أرصدة هائلة من رأس المال البشري والمالي، والإمدادات، والأصول، وجوانب القوة في مجال تنمية القدرات. وبعض هذه الكيانات مفوض وممول تحديداً لتقديم الدعم إلى وكالات الأمم المتحدة من خلال مجموعة

¹⁸ انبثقت هذه الأطر المعيارية والخطوط التوجيهية عن المفاوضات والمناقشات التي أجريت في اللجان الفنية للمنظمة، مثل لجنة الغابات، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الزراعة.

من الخدمات. وفي المقابل فإن منظمات المجتمع المدني الشعبية ستكون لها اتصالات عديدة ليس فقط على مستوى القاعدة الشعبية، بل وكذلك مع الشبكات والمناخ الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية الكبيرة. وسوف تزيد المنظمة من تعاونها مع بعض المنظمات للعمل معاً في تعبئة واستخدام الرصيد الكبير من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، وزيادة حجم وتركيز الدعم الفني المقدم من المنظمة، وتحسين القدرة على التنسيق بين كل أصحاب المصلحة، وضمان تحسين المساءلة أمام السكان المتضررين¹⁹ (من ذلك مثلاً أن المنظمات الإنسانية تُبرم اتفاقات شراكة احتياطية مع المنظمة يمكن من خلالها إتاحة الموظفين والمعدات والإمدادات لبعثات الانتشار التي توفرها المنظمة عند التصدي للأزمات).

خامساً - تنفيذ الإستراتيجية: الترتيبات المؤسسية وأدوات التعاون

ألف - الترتيبات المؤسسية

41- في إطار التوجيه العام الصادر عن المدير العام سيكون فرع الشراكات والدعوة التابع لمكتب الاتصالات والشراكات والدعوة هو الوحدة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ هذه الإستراتيجية وتقديم الدعم والعمل في تعاون وثيق مع موظفي المنظمة في الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية. وسوف يساعد فرع الشراكات والدعوة موظفي المنظمة على كافة المستويات في إقامة ومواصلة حوار منتظم مع المجتمع المدني لتكوين علاقات سلسة، وبناء الثقة وتعزيز الأنشطة المشتركة والتعاون.

42- وتشجع الإستراتيجية نهجاً ينطلق من القاعدة وعندما يتم إقرارها تتوقع فترة عمل يقوم فيها خمسة أقاليم بدعم من مقر المنظمة بإعداد خطة عمل مع المجتمع المدني. وسوف يوجه فرع الشراكات والدعوة اهتماماً خاصاً لدعم المكاتب الميدانية وسيعمل مع الوحدات الرئيسية في المنظمة لتطوير أدوات واضحة من أجل شرح الطريقة التي سيعمل بها المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية معاً في تنفيذ الشراكات على المستوى دون الإقليمي وسوف يروج لتعبئة الموارد وتنسيق عمليات الرصد والتقييم للعملية بأكملها بالاشتراك مع المكاتب الميدانية.

43- وسوف تحتاج جهات الاتصال للمجتمع المدني إلى تنمية قدرات واسعة النطاق من فرع الشراكات والدعوة. وعلاوة على ذلك سوف تضطلع المنظمات القائمة على الأعضاء بعملية تقييم لتحديد التعاون القائم في مختلف إدارات المنظمة.

44- تبعاً لما إذا كانت منظمة الأغذية والزراعة تعمل على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي يجوز لها أن تميل إلى العمل مع "مستويات" محددة من التنظيم. ومن حيث المبدأ، تعطي المنظمة أولوية للعمل مع الأنواع التالية من

¹⁹ تعهدت المنظمة في عام 2011، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بالالتزام بتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين مع شركائها وإدماج تلك الالتزامات في اتفاقات الشراكة. ويجري إعداد مذكرة توجيهية بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين.

منظمات المجتمع المدني: لمستوى الوطني: (العمل مع المقاطعات والمجتمع المدني)؛ العمل مع منظمات المجتمع المدني الوطنية؛ المستوى الإقليمي: (العمل مع منظمات المجتمع المدني أو شبكاته أو منتدياته الإقليمية)؛ المستوى العالمي: العمل مع المنظمات أو المنتديات أو الآليات العالمية.

45- بيد أن هذا التقسيم ليس حصرياً. فثمة أمثلة قد تكون فيها منظمة وطنية أقدر على تقديم مدخلات أو خبرة أو قدرات أساسية في أنشطة منظمة الأغذية والزراعة التي يجري الاضطلاع بها على المستوى الإقليمي، بينما قد تكون منظمة أو شبكة إقليمية أو عالمية أنسب للوصول إلى المناطق المحلية أو المجتمعية فيما يتعلق بنشاط وطني محدد. وستُبدل جهود أيضاً، لا سيما في الأنشطة المضطلع بها على المستويين الإقليمي والعالمي، لكفالة إدراج و/أو مشاركة أنواع شتى من المنظمات، قد تجلب نهجاً ورؤى مختلفة، حسب مقتضى الحال.

باء - أدوات التعاون

46- طوّرت المنظمة على مر السنوات عدداً من الأدوات والإجراءات والممارسات الإدارية²⁰ للتعاون مع منظمات المجتمع المدني. ويغطي التعاون مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية، ويتخذ عدة أشكال، من قبيل حوار السياسات، والعمل المعياري، والعمل في البرنامج الميداني، وتقاسم المعرفة، وتنمية القدرات، والدعوة وتعبئة الموارد. ويستخدم في ذلك عدد من الأدوات المؤسسية:

(1) مذكرات التفاهم

47- يمكن للمنظمة صياغة مذكرات تفاهم لتحديد إطار للتعاون الذي ينطوي على أهمية كبيرة مع منظمات المجتمع المدني.

(2) تبادل الرسائل

48- إذا كان التعاون محددًا بفترة زمنية قصيرة أو إذا كان نطاقه محدوداً ولا يستتبع أي التزامات مالية، قد يكون تبادل الرسائل في إطار غير رسمي أداة ملائمة. ويمكن استخدام الرسائل المتبادلة على سبيل المثال لإجراء تقييم مشترك أو لتنسيق الإجراءات في أثناء تنفيذ أنشطة ميدانية. ولا تختلف عملية الموافقة عن الإجراءات المتبعة مع مذكرات التفاهم.

²⁰ طلبت منظمات المجتمع المدني في عدة مناسبات أن تقوم المنظمة باستعراض وتطوير بعض تلك الأدوات حتى تلبى احتياجاتها بشكل أفضل، لا سيما احتياجات الحركات الاجتماعية التي تفتقر إلى المركز القانوني. وتقر المنظمة بقيود بعض تلك الأدوات، وتبحث داخلياً أفضل الطرق لمعالجة هذه المشكلة. وتقوم شعبة الشؤون المالية بدعم مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة سواءً في تحديد حلول مخصصة قصيرة الأجل للمشاكل العاجلة أو لاستحداث وسائل أنسب على الأجل الأطول.

(3) خطابات الاتفاق

49- يمكن أن تشكل خطابات الاتفاق أداة إدارية مفيدة للتعاقد على الخدمات من منظمات المجتمع المدني. ويقتصر نطاق خطابات الاتفاق عموماً على التعاقد على خدمات من كيانات غير تجارية (مثل تنظيم اجتماعات في مكاتب إقليمية أو إقليمية فرعية أو وطنية؛ أو تنفيذ برنامج لمراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بالاشتراك مع منظمات غير حكومية محلية، أو ما إلى ذلك). وتتطلب خطابات الاتفاق تحويل موارد من المنظمة إلى منظمة غير ربحية مسجلة مقابل خدمات محددة سلفاً وينظمها البند 507 من الدليل الإداري للمنظمة في إطار المسؤولية الشاملة لدائرة المشتريات والوحدات الفنية.

(4) العلاقات الرسمية

50- تقيم بعض منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمركز دولي ولديها آليات للحوكمة علاقات رسمية مع المنظمة، وقد توجه الدعوة إليها لحضور اجتماعات المنظمة كمراقب. ويحدد النظام ذي الصلة في النصوص الأساسية للمنظمة التي تتوقع أن تتخذ العلاقات الرسمية مع أي منظمة غير حكومية دولية أحد ثلاثة أشكال تبعاً لأهمية ميدان نشاطها بالنسبة إلى أوجه نشاط المنظمة، مهما تكن درجة التعاون المرتقبة في ميدان النشاط المشترك. وهذه الأشكال الثلاثة هي الصفة الاستشارية، أو الصفة الاستشارية المتخصصة، أو صفة الاتصال.

51- على أنه من المهم التشديد على أن عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني التي لا تربطها علاقات رسمية بالمنظمة قادرة الآن على المشاركة في الكثير من اجتماعات المنظمة ومنتدياتها على أساس ترتيبات عملية مخصصة استحدثت خلال السنوات السابقة. ومن المثالي تحديد إجراءات جديدة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات. غير أن تعريف الإجراءات العامة المنطبقة على المنظمة بأسرها وعلى كل منظمات المجتمع المدني عملية معقدة بسبب تباين طبيعة منظمات المجتمع المدني، واختلاف ولايات ومراكز أجهزة المنظمة واجتماعاتها، واحتمال عدم التوصل إلى توافق عام كامل في الآراء بين الأعضاء حول المسألة. ولا تزال هذه المسألة قيد النظر الفعلي من الأمانة..

(5) لجنة الشراكة من أجل استعراض الاتفاقات المالية وغيرها

52- أنشأ المدير العام في سنة 2010 لجنة الشراكة²¹ لاستعراض الاتفاقات المالية وغيرها، وتبحث هذه اللجنة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. والهدف من عملية الاستعراض التي تجريها اللجنة هو بالدرجة الأولى ضمان الامتثال لعدد من المبادئ والخطوط التوجيهية، وتحديد التدابير والشروط والأحكام التعاقدية الملائمة لتجنب وقوع مشاكل محتملة متصلة بتضارب المصالح، والتصورات، والحوكمة، ومدونات السلوك.

²¹ يجري استعراض تشكيل لجنة الشراكات . وسوف تعلن في القريب العاجل.

(6) الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين لدعم مشاركة المجتمع المدني

53- أنشئ في عام 2011 صندوق استثماري متعدد المانحين من أجل مشاركة المجتمع المدني في لجنة الأمن الغذائي العالمي حتى يمكن للمانحين تخصيص الموارد اللازمة لدعم مشاركة المجتمع المدني في هذه اللجنة.

سادسا- تقييم المخاطر

54- تؤدي منظمة الأغذية والزراعة دورا هاما باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الفنية الرائدة المعنية بالمعرفة فيما يتعلق بقضايا الأغذية والزراعة وذلك جزئيا بكونها منتدى محايداً ونزيهاً للحوار والنقاش بشأن السياسات. وزيادة شركات المجتمع المدني في هذا الصدد قد تثير مخاطر يحتمل أن تقوّض هذه الصفات. ولذا، ستكون هذه الاستراتيجية مشفوعة بآليات ملائمة لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة (من قبيل تضاربات المصلحة؛ والتأثير غير الواجب على عملية وضع المعايير؛ وتحقيق مزايا جائرة لمنظمات معينة).

55- وتنطوي عملية تقييم المخاطر على ثلاث خطوات أساسية هي: (1) مسح أولي²² وبذل الجهود اللازمة من قبل فرع الشركات والدعوة؛ (2) تحليل وتقييم كاملان من قبل لجنة الشركات²³ والمكتب القانوني؛ (3) موافقة لجنة الشركات على الاتفاقات وتوقيعاً نهائياً من المدير العام أو من المدير العام المساعد المفوض.

56- وسيُكفل إجراء تقدير متعمق للمخاطر وسيوجد نظام للرصد من أجل تتبّع الشركات المستمرة. واستناداً إلى نتائج الرصد، قد يجري مزيد من التحسين لعملية تقييم المخاطر مع اكتساب مزيد من الخبرة في هذا المجال.

57- وستُكفل الشفافية التامة عن طريق نشر معايير الاختيار وقائمة محدّثة للشركات الموافق عليها على الموقع الشبكي لفرع الشركات والدعوة.

سابعا- رصد وتقييم الشركات

58- سيوفر نظام الرصد والتقييم للمنظمة مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء يمكن تقييمها والإبلاغ عنها حسب الاقتضاء. وسيساعد النظام المنظمة على تحسين نوعية شركاتها وإدخال تصحيحات في تنفيذ الاستراتيجية استناداً على المعلومات المستمدة.

²² يستند المسح الأولي إلى معلومات مستمدة من المبادئ والخطوط التوجيهية للمنظمة في مجال التعاون مع المجتمع المدني كما هو وارد في السياسة والاستراتيجية لعام 1999.

²³ لجنة الشركات يترأسها المدير العام ومكونة من مسؤولي الإدارة العليا (راجع نشرة المدير العام 22/2010، التي تجري مراجعتها، من أجل كفاءة تجنب نشوء عوائق تحول دون اتخاذ قرارات وإجراءات في الوقت المناسب).

59- سيقوم فرع الشراكات والدعوة بالاشتراك مع وحدات المنظمة الرئيسية بوضع نظام للرصد وتصميم مؤشرات للتقدم المحرز، وتحديد وسائل للتحقق.

60- وسوف تتمكن المنظمة من خلال نهج موجه نحو تحقيق المخرجات ويعتمد على النتائج من تحقيق الرصد الفعال والتقييم اللاحق للشراكات الجديدة وسوف يرتبط نظام الرصد بأدوات المعلومات وإدارة المشاريع في المنظمة ولن يقتضي ضمناً من الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية تقديم أي تقارير مخصصة معقدة. وسوف يستند تقييم أثر الشراكات بين المنظمة والمجتمع المدني إلى بيانات نظام الرصد.

61- عملاً على تعزيز الشفافية في إدارة الشراكات مع المجتمع المدني، ستُنشر تحديثات بصفة منتظمة على الموقع الشبكي للشراكات. وستنشر منظمة الأغذية والزراعة النتائج المنبثقة من التقييم على الإنترنت.